مجلة المثنى
للعلوم الإقتصادية والادارية
المجلد الخامس.. العدد (٢) ... لسنة ٢٠١٥ ... المحور الاقتصادي

دور القطاع الصناعي الخاص في تخفيض معدلات البطالة مع التركيز على اقليم كردستان العراق للفترة (٢٠٠٥ -٢٠١٠)

المرتضى، شيماء محمد نجيب*
*الدكتورة ، مدرس، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة نوروز

معلومات البحث
الاستلام: ٢٦/ ١٠/ ٢٠١٤
التقييم : ٢٠١٤/١٠/٢٧
التعديل : ٢٠١٥/٢/٢٠
القبـــول: ٢٠١٥/٤/٢٢
النشـــر : ٢٠١٥/٦/٣٠

ملخص الدراسة

يساهم القطاع الصناعي الخاص في الدول النامية وبالأخص في الدول التي تمر بمراحل انتقالية في الاقتصاد دورا مهما لرفع كفاءة الأداء الصناعي ، فيهدف البحث الى دراسة وتحليل دور القطاع الخاص الصناعي في الإقليم فى توفير فرص العمل للفترة من عام (٢٠٠٥ -٢٠١٠) لرفع الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية من اجل خفض معدلات البطالة والحد من الفقر من خلال مساهمة القطاع الخاص الصناعي ، ومن اجل الوقوف على تطور مؤشرات عدد المنشات الصناعية الخاصة و رؤس الاموال المستثمرة في الصناعة وفرص العمل فى القطاع الخاص الصناعي ، وإيجاد الحلول للعديد من المشاكل الاقتصادية التي تواجه القطاع الصناعي في العراق بشكل عام والإقليم بشكل خاص.كما ويفترض البحث بزيادة النمو الصناعي تنخفض معدلات البطالة .وتوصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات وبناءا عليه قدم بعض المقترحات.

الكلمات المفتاحية :القطاع الخا

Role of the private industrial sector to reduce unemployment, with a focus on the Kurdistan region of Iraq for the period (٢٠٠٥ -٢٠١٠)

Abstract

Contributes to the private industrial sector in developing countries, particularly in countries in transition in the economy an important role to raise the industrial performance efficiency, aims research to study and analyze the role of the private industrial sector in the region in providing employment opportunities for the period of the year) ٢٠٠٥ -٢٠١٠) to raise economic efficiency and productivity in order to reduce unemployment and poverty reduction through the contribution of the private industrial sector, in order to stand on the development of indicators number of industrial establishments own and heads the money invested in the industry and jobs in the private industrial sector, and find solutions for many of the economic problems facing the industrial sector in Iraq in general and the region in search increase industrial growth assumed unemployment rates fall .seat to a number of conclusions, based upon some of the proposals presented

Key words: private sector industrial, unemployment, industrial growt

المقدمة :

امتد أثر الأزمة المالية العالمية إلى القطاع الصناعي، مما أدى إلى انكماش القيمة المضافة لهذا القطاع على مستوى الدول الصناعية والدول النامية بما فيهاالعراق .وقد سجل الناتج الصناعي المحلي للدول العربية انكماشاً بنسبة تقدر بحوالي ٣١,٤في المائة في عام ٢٠٠٩ مقارنة مع معدل نمو بحوالي ٣٥,٢في المائة عام ٢٠٠٨ . ويرجع هذا الانكماش بالأساس إلى تراجع القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية للدول العربية، إثر انكماش الطلب العالمي على النفط وتراجع متوسط أسعاره خلال عام ٢٠٠٩ . أما فيما يخص الصناعات التحويلية، فقد تباطأ معدل نموها، حيث بلغ . حوالي ٣ %فقط في عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع حوالي ١٨% في عام ٢٠١٠ ،ونظراً للارتباط القوى بين نمو الناتج الصناعي ونمو الناتج المحلى الاجمالى ، وإزاء محدودية فرص التوسع في القطاع الزراعي كان لابد من التوجه إلى القطاع الصناعي للنهوض به ،يؤدي النشاط الصناعي دورا مهما في التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم ،ويمثل أهم قطاع من بين القطاعات الإنتاجية في الدول النامية والمتقدمة ،وفي ظل حاجة العراق والإقليم إلى مواجهة البطالة وزيادة الإنتاج وتقليل الاعتماد على الاستيراد ،وبناء قاعدة صناعية وعمالية ودعم التبادل الاقتصادي من خلال خلق التشابكات الأمامية والخلفية بين القطاع الصناعي وبقية قطاعات الدولة تزداد الحاجة لتوسيع قاعدة ملكية القطاع الخاص ،وتزداد أهمية القطاع الصناعي لدوره المحوري في رفع الكفاءة الاقتصادية ،ورغم ذلك لازال القطاع الصناعي يعاني من مشاكل عديدة في مقدمتها تمويل هذا القطاع للنهوض به ، وان هناك اعتقادا متزايدا بان إسهام القطاع الخاص الصناعي فى تحقيق هدف التوظف كان ضعيفا.

<u>وتمثل البحث بمحورين:</u>

الأول الإطار النظري : القطاع الخاص الصناعي في العراق بشكل عام

- **واقع النشاط الصناعي بأبعاده المختلفة**
- **الرؤية المستقبلية لتنمية القطاع الخاص العراقي**
- **اليات التوجهات المستقبلية للقطاع الصناعي الخاص**

والمحور الثاني : واقع القطاع الخاص الصناعي في العراق مع التركيز على إقليم كوردستان العراقي

مشكلة البحث :

زيادة معدلات البطالة في العراق منحت القطاع الصناعي الخاص دورا مهما للتوجه إلى تنمية ودعم هذا القطاع ليساهم في رفع الكفاءة الصناعية والاقتصادية وتخفيض معدلات البطالة .

هدف البحث :

يهدف البحث الى دراسة وتحليل دور القطاع خاص الصناعي في الإقليم فى توفير فرص العمل للفترة من عام (٢٠٠٥ -٢٠١٠) لرفع الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية من اجل الوصول إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال تخفيض معدلات البطالة .

أهمية البحث :

تنطلق أهمية البحث من معالجة الواقع في القطاع خاص الصناعي وكيفية الاستثمار في المستقبل وإيجاد الحلول المناسبة لها.

فرضيات البحث :

ويفترض البحث بزيادة النمو الصناعي تنخفض معدلات البطالة من خلال ازدياد فرص العمل في العراق بشكل عام وفي الاقليم بشكل خاص ومن ثم ترتفع الكفاءة الاقتصادية .

القطاع الصناعي الخاص في العراق

اولا: الاطار النظري للقطاع الصناعي الخاص العراقي

القطاع الصناعي الخاص في العراق لم يتطور بالمستوى المطلوب لأنه مرتبط بسوء التخطيط وتدخل السياسة بالاقتصاد،لذا لا بد من العمل بشكل جاد على كبح تصاعد معدلات التضخم للحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية ، كما وتمر الصناعة في العراق بمراحل خطيرة من مراحل التراجع مؤثرة تأثيرا كبيرا ومباشرا على الواقع الاقتصادي العراقي ،وذلك بعد أن أصبحت مساهمة القطاع الصناعي عام ٢٠٠٣ الى ادنى مستوياتها وهي % ١،٢ من الناتج الاجمالي المحلي ، إن التلكؤ الذي أصاب جسد الصناعة الوطنية لم يقتصر على القطاع الخاص بل شمل الشركات الصناعية الحكومية حيث تؤكد بعض المصادر وجود نحو (١٩٢) شركة صناعية حكومية متوقفة عن العمل تماما وتستوعب ٥٠٠) (الف عامل ، وهذا العدد يضاف للعاطلين عن العمل ويرفع من نسبة البطالة ، فهناك صناعة من نوع آخر نحن بحاجة إليها وهي الصناعة المعنوية وهي بكل تأكيد لها مدخل مباشر بالصناعة المادية ، فنحن بحاجة الى صناعة الإنسان وصناعة الكفاءة عنده وصناعة الإبداع ، فهناك طاقات نائمة بسبب عدم الحاجة لها فنصنع الحاجة لها لنوقظها ، إذ جذبت الأنظار مشاكل الكهرباء والبنى التحتية والتشريعات القانونية ودعم الدولة للقطاع الخاص بالقروض وتطوير الكوادر الصناعية وإقامة ورش العمل والمؤتمرات وغير ذلك ، ومهما كانت أهمية ما ذكرناه من تحديات إلا أن هناك تحديات فيما لوعولجت لكانت بمثابة وضع النقاط على الحروف ، فعلى الرغم من أن وضع التحديات اليوم مهمة لغاية وهي قد تفشل كل الخطوات والإجراءات التي اتخذت ، وبدون معالجتها قد نصاب ولايصاب المسؤول والمهتم بالشأن الصناعي بخيبة الأمل وقد يؤثر عكسا فيتروى عن تقديم الجهود لتحسين الواقع الصناعي .(منظمة التنمية ،٢٠٠٩، ٥١) ،كما يمكن للدولة - كدعم للقطاع الصناعي - أن تشكل هيئات استشارية تقوم بتقديم النصح والمشورة للصناعيين في مجال التسويق ، بل وتزود القطاع الصناعي بقاعدة بيانات حول حاجة السوق لبعض السلع وعدم حاجته لسلع أخرى بمصادر توريد السلع والمواد الأولية المناسبة من حيث الكلفة والنوعية ، وكذلك حساب الجدوى الاقتصادية للمشروع المراد إقامته .

كما لا ننسى دور الدولة في دعم القطاع الخاص من خلال ما يأتي-:

- إشراك القطاع الصناعي الخاص العراقي عبر منظماته الاقتصادية الفاعلة في سن وتشريع القوانين الاقتصادية وتطبيق القوانين الدولية التي لم تطبق في العراق كقانون مكافحة الإغراق - إن القطاع الصناعي لم يتطور بالمستوى المطلوب لأنه مرتبط بضعف المستوى المعيشي للسكان وقدراتهم الشرائية والاستهلاكية ، لذا لا بد من العمل بشكل جاد على كبح تصاعد معدلات التضخم للحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية لمنع تآكل رؤوس اموال الصناعيين ورجال الاعمال ، وإيقاف الزيادات العشوائية غير المدروسة للرواتب وتأثيراتها السلبية على الاسواق والقطاع الخاص.
- وعلى الحكومة شمول القطاع الصناعي الخاص بالتخصيصات المالية والمنح المقدمة للعراق من الدول المانحة بموجب المؤتمرات الدولية والاستفادة من خبرات الدول الصناعية ومؤسساتها لتنمية القطاع الخاص ورفع مستوى خبراته الادارية والفنية والمهنية عبر دورات متواصلة الى جانب الحكومة والحد من الفساد الإداري والمالي وظاهرة البيروقراطية والمحسوبية في العمل . إن العامل الماهر يحتاج إلى وجود الرغبة والمعرفة والقدرة على العمل ، أي أن يجمع بين العمل العضلي والعمل الذهني والذي يتحقق من خلال التعليم كأساس ثم التدريب ولا يختلف فيه عامل عن عامل إذا توفرت له فرص التدريب والمناخ

الاجتماعي المناسب وان عدم توفير فرص التدريب والبيئة المناسبة ليس من مسؤولية العامل بل من مسؤولية متخذ القرار ، وفي حال استمرت البطالة فإن الأيدي العاملة الماهرة ستفقد هذه المهارة.

من أكثر الأنشطة المتأثرة بتحجيم دور القطاع الخاص فيها وتهميشه هو القطاع الصناعي ،فقد أصدرت الدولة أربع فئات من التشريعات ذات العلاقة بهذا النشاط-:

أ. مجموعة تشريعات تخص تأسيس شركات عامة تهتم بالأنشطة الصناعية الميكانيكية والكيميائية إلى جانب البحث والتطوير، وغالبيتها ترتبط بهيئة للتصنيع العسكري كشركة الفاو وحمورابي والقعقاع.. وغيرها.

ب. مجموعة التشريعات التي تخص إشراف وتملك القطاع العام على عدد من الشركات المساهمة ، كشركات الاسمنت والطابوق والنسيج وغيرها ، ثم إصدار التشريعات اللاحقة بشراء الأسهم المملوكة للقطاع الخاص فيها من قبل الدولة ، تشرف على ذلك وزارة الصناعة والمعادن. (إستراتيجية التنمية الوطنية ،٢٠١٠، ٦)

ج. التشريعات المنظمة لنشاط الصيانة والتصليح والخدمات الصناعية المقدمة للمواطنين وتوطين هذه المشاريع في مجمعات صناعية ووضع الخطط السنوية لتطويرها.

التشريعات المنظمة للمشاريع الصناعية ، كقانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ ، والذي يعتبر ذا مزايا ساندة لتنشيط بيئة الاستثمار في العراق حيث أجاز تحويل الشركة العامة إلى شركة مساهم على أن تكون مقرونة بموافقة مجلس الوزراء .إضافة إلى قانون الاستثمار الصناعي في القطاعين المختلط والخاص رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ الذي أجاز لمديرية التنمية الصناعية التابعة لوزارة الصناعة والمعادن مهمة منح إجازات التأسيس لمشاريع القطاعين المذكورين وفق ضوابط ومعايير عامة لاجازة المشاريع الصناعية فقط.

١- واقع النشاط الصناعي بأبعاده المختلفة

- **الاهداف الاقتصادية :**

من اجل تحقيق لتحقيق أهداف التنمية الصناعية والنمو الصناعي:

تعتبر التنمية الصناعية من الحاجات الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة وإحدى أهم أركانها الأساسية ،إن تحقيق النمو للناتج القومي الإجمالي للإنتاج ألصناعي لا يمكن اعتباره مؤشراً كاملاً أو دقيقاً للتقدم الاجتماعي فهو لا يعطي بحد ذاته توضيحاً لتركيبة الناتج أو توزيعه ، أو للظروف الاجتماعية والمؤسسية التي يتحقق في ظله نمو ذلك الناتج القومي الإجمالي . لذلك فإن النمو الصناعي وإن كان شرطاً ضرورياً لكنه غير كافٍ للتقدم الاقتصاد ي، إضافة إلى ذلك فإن النمو الصناعي لابد أن يوازيه دوماً نمو في الزراعة والخدمات وفي البنية الأساسية، إذا ما أريد للأهداف الاجتماعية أ ن تتحقق .(النكاع ،٢٠٠٣، ٣٢)

وهكذا يمكن تحديد أحد الدوافع الرئيسية لعملية التصنيع بأنها الرغبة في تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن ، ويتضمن ذلك هدف دمج اقتصاد الكفاف الواسع الانتشار في معظم الدول النامية مع القطاعات الاقتصادية الحضرية والتعدينية والمزارع الحديثة التي قامت القوى الاستغلالية من الشركات الأجنبية وغير ا لأجنبية إنشائها . فاقتصاد الكفاف يرتبط بالهياكل لاجتماعية والحضارية التقليدية، بينما تتركز مراكز صنع القرار والإدارة العامة والخدمات الحديثة والبني الارتكازية في القطاعات الاقتصادية المتطور ة، ويبدو أن هذه ه الازدواجية الاقتصادية قد تطورت في معظم الدول النامية بواسطة عملية التصنيع من خلال النمط القائم في تخصيص الموارد المتاحة لأغراض التصنيع، مما أدى إلى زيادة التناقض بين المناطق الحضرية والريفية، وبين القطاع التقليدي من جهة، والقطاعات الزراعية والصناعية الحديثة من جهة أخرى، بدلاً من تشجيع التفاعل فيما بينهم.

إن تركيز الملكية الصناعية والتحكم فيها بأيدي بيروقراطيات الدولة، وفروع الشركات متعددة الجنسية أو عدد محدود من أصحاب المشاريع المحليين أدى في أحوال كثيرةإلى انقسام المجتمعات ت إلى أقطا ب متعارضة بد لا من اندماجها، وبالتالي زيادة الصراع الاجتماعي كما أن الترابط الضعيف بين القطاعات المختلفة، أدى إلى نتائج مخيبة للآمال بالنسبة لمساهمة التكنولوجيات الصناعية الحديثة في زيادة الإنتاجية ،من هذه النظرة العامة حولت التصنيع في الدول النامية يتضح بأن عملية التصنيع ليست حلاً بسيطاً للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية فحل تلك المشاكل يتطلب قيا م الدول النامية كل حسب ظروفه الأخذ بالاعتبار مواردها المتاحة وقدراتها الكامنة للاقتصاد بصورة عامة، وإن تخط ط بعناية لتطويره وتنميته وبشكل خاص للقطاع الصناعي، آخذة من هياكلها الاقتصادية المحلية والظروف العالمية المحيطة بها والمؤثرة في اقتصادياتها.

ويمكن تحديد الدوافع والأهداف الهيكلية لعلمية التصنيع بما يلي(كجة جي،٢٠٠٠ ،٢٧)

النمو الاقتصادي: لغرض تو فير فص العمل، والإيرادات من عمليات التصدير، وتحقيق الدخل والاستقرار الاقتصادي، وكلها أهداف يجب الوصول إليها على الأمد القصير، لابد من تحقيق النمو الاقتصادي على المديات الطويلة، وذلك من خلال التراكم الملائم لرأ س المال الذي تولده

عملية التصنيع.

- **اهداف توزيعية :(يسري ،٢٠٠٥ ،١٦)**

كتوزيع الدخل بين الأفراد وتخصيص الموارد المتاحة عبر الزمن، وتوزيع الإنتاج ج بين القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال شبكة متداخلة من الفروع الاقتصادية، وكذلك التوزيع الإقليمي للإنتاج والدخل بشكل متوازن، كتوزيعهما بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية

- **أهداف اجتماعية :**(كجة جي،٢٧،٢٠٠٠)

وتشمل الأهداف الاجتماعية المباشرة وغير المباشر ة لتحقيق الأهداف غير الاقتصادية ففي بعض البلدان يتم توجيه إستراتيجيات التصنيع نحو أهداف اجتماعية ، أ و اجتماعية – سياسية، إضافة إلى الأهداف الاقتصادية فالنمو الصناعي يمكن أن يوسع الاختيارات المهنية لسكا ن بلد، وأن يشجع على تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية والاقتصادية، والاعتماد الوطني على الذات، والاستقلال السياسية .كما يمكن للتصنيع أن يوسع من القاعدة الضريبية التي يقوم عليها هيكل الدولة الحديثة،وبذلك يصبح في الإمكان توفير نطاق واسع من رأس المال الاجتماعي.

لذلك فإن عملية التصنيع تلعب دورًا هامًا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية للدول النامية

- **أهداف إستراتيجية شمولية:**

وهي التي ترتبط بالاقتصاد الكلي وبالفعاليات الرئيسية وأهمها:

تغيير هيكلية القطاع الصناعي وتطويره وتوسيعه، عن طري ق التخصص في الانتاج وتوزيع الفروع الصناعية، وزيادة الترابطات التشابكية فيما بينها، وتمكنها من الانتقال من الصناعات الاستهلاكية البسيطة فقط، إلى الصناعات المتطورة والصناعات الثقيلة، وصناعة وسائل الإنتاج، وغيرها. (كجة جي،٢٠٠٠ ،٢٨)

-إدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة والمتطورة في عمليات الإنتاج ورفع المستوى التكنولوجي للقطاع الصناعي بمختلف فروعه.

-تطوير المهارات الفنية والاختصاصي للكوادر العاملة في الصناعة من خلال برامج التدريب المستمر وإدخال أساليب الإدارة الحديثة في إدارة

وتشغيل المشاريع الصناعية بهدف رفع كفاءة الاداء على المستوى القطاعي وفروعه الرئيسية.

٢-الرؤيةالمستقبلية لتنمية القطاع الخاص العراقي :

تعتبر الخطة الخمسية، قاعدة ملائمة للتحول نحو منح دور أكبر للقطاع الخاص ورفع مستوى

مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، من خلال تضمينها للأسس والاهداف اللازمة لهذا التحول، ووضع رؤى جديدة للدخول في شراكة مع الدولة تحقيقا للتنمية الشاملة .ويمكن استخلاص هذا الدورمن خلال: (ستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٠، ٦)

•تعزيز النهج الاقتصادي المعتمد على دور قيادي للقطاع الخاص في كافة الانشطة الاقتصادية

والاجتماعية لانه من الصعوبة اليوم تعين كافة الخريجين كموظفين في القطاع العام ،فضلا عن الامتيازات التي يمنحها القطاع الخاص من تدريب وتاهيل ومنح العديد من الفرص في معظم مجالات الصناعة وهذا بدوره ينعكس اقتصاديا واجتماعيا على المجتمع والكفاءة والفاعلية .

•تحسين المناخ العام للاستثمار وتوفير متطلبات البيئة الاستثمارية السليمة المحلية ودمجها مع الاستثمارات الخارجية من خلال مشاركة الشركات الاجنبية في الاستثمار ،وهنا لابد من اعادة صياغة قواعد القانون العام للاستثمارات الاجنبية .

- إعطاء المزيد من الاهتمام والتشجيع للقطاع الخاص للتوجه نحو الاستثمار الزراعي والصناعي والخدمات والسياحة وأنشطة التصدير، من الواضح في العراق ارتباط وثيق بين القطاع الصناعي والزراعي ،والعالم المتقدم اليوم يبني الصناعات الزراعية ،والزراعة الصناعية.
- إصلاح القطاع المالي وتحسين أداء النظام المصرفي من خلال توسيع خدماته وتشجيع دخول القطاع الخاص فيه.(رشيد ،٢٠٠٩، ٢٣)
- إصلاح النظام الضريبي والكمركي لتبسيط الإجراءات وتحسين بيئة الاستثمار.
- تنفيذ برنامج الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص على هذا الاستثمار وتنمية السوق المالية.
- السعي لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات.
- تشجيع التكامل والاندماج بين الشركات الصغيرة والفردية.
- إشراك ممثلين عن القطاع الخاص في اللجان العليا ومجالس إدارة الهيئات الحكومية والصناديق وفي المفاوضات الرسمية مع دول العالم ، وكذلك في المفاوضات للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.(رشيد ،٢٠٠٩، ٢٣)
- رفع مستويات تشغيل العمالة الوطنية بشكل خاص)ذكور واناث (والعاملين في القطاع الخاص).

ومن وجهة نظر الباحث ان للقطاع الخاص اهمية كبيرة في معظم مجالات الحياة وخاصة الصناعية منها لان يمكنه المساهمة في حل جزء كبير من المشاكل الاقتصادية في العراق ،ولكن الاقتصاد العراقي معتمد على قطاع نفطي او مانسميه بالريعي ،وهذا القطاع مرتبط سياسيا اكثر من كونه اقتصاديا ،لذلك لابد من التوجه نحوالقطاع الخاص اولا ومن ثم تحفيز القطاع الصناعي ثانيا ليكن له دور فعال في تنمية الاقتصاد وحل معظم المشاكل الاقتصادية العالقة ومن اهمها مشكلة البطالة من خلال توفير العديد من فرص العمل للشباب ليفعل دوره في المجتمع وهذا بدوره مرتبط بالمصارف والقروض والمنح الحكومية من جهة ،كما ان حل جزء من مشكلة البطالة يعني توفير قوة شرائية لافراد المجتمع ورفع من المستوى المعاشي المتدني ،والذي يقود اليوم الى تفعيل دور الجريمة والارهاب ،فضلا عن مساهمة القطاع الاجنبي من خلال مشاركة الشركات الاجنبية لتفادي نقص المدخرات

المحليـة، ولتـوفير الخبـرة والفاعليـة والكفـاءة ،وهذا يتطلب بنى تحتية وهياكل ارتكازية .

٣- اليـات التوجهـات المسـتقبلية للقطـاع خـاص الصناعي :

- ضرورة تدعيم القاعدة الوطنية للبحث والتطوير والابتكار بصفتها المحرك الأساسي للنمو والعامل الحاسم في تقوية النسيج الصناعي وبناء القدرات التكنولوجية اللازمة لضمان النجاح الصناعي (كنعان،٢٠٠٥، ٥٥)
- الاستثمار اللامادي الرامي إلى التكفل الفعلي بالعنصر البشري بصفته العامل الخلاق في كل العمليات والأنشطة المساعدة على التكيف باستمرار مع التطور التكنولوجي.
- الرفع من مستوى الإنفاق على البحث والتطوير بصفتهما الممر الإجباري الذي يتعين سلكه لتحقيق العديد من أهداف العملية الصناعية منها، تحسين ألنوعية رفع الإنتاج ولإنتاجية تقليص استهلاك الطاقة والمواد ألأولية المحافظة على ألبيئة تخفيض تكاليف الإنتاج وباختصار توطيد التنافسية الصناعية (كنعان،٢٠٠٥، ٥٩)
- •التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص لتحقيق التكامل فيما بينهما .فضلا عن تحقيق الترابط بين فروع الصناعة التحويلية مع بقية صناعات الدولة وتشغيل القوى العاملة لتقليل من البطالة .والقطاع الصناعي هو الأكثر قدرة على القيام بدور قاطرة التنمية لأنه يتمتع بروابط أمامية وخلفية قوية بقطاعات اقتصادية مهمة أخرى مثل الزراعة والخدمات. ولديه إمكانيات كبيرة لتوفير فرص للعمالة وبخاصة في الصناعات كثيفة العمالة. وهو وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وتوحي مؤشرات الأداء المقارنة بأن ثمة مجا لا واسعًا لتحسين القدرة التنافسية للقطاع الصناعي فسياسات التدخل الحكومي في القطاع الصناعي الموروثة من فترات سابقه مقترنة بغياب رؤية واضحة والتزام قوي بتعزيز القدرة التنافسية للصناعة ،كانت هي السبب الرئيسي وراء الوضع الراهن لهذا القطاع . وقد حان الوقت لوضع إستراتيجية وطنية لتحسين الأداء الصناعي.اذ لم يكن وصول الدول المتقدمة إلى بناء مايسمى بالصناعات المستقبلية وليد الصدفة وإنما نتيجة منطقية للكثير من المجهودات التي بذلت من طرف حكامها وعلمائها وصانعيها وجامعاتها الذين تمثلت مساهماتهم فيما يلي.(يسري ،٢٠٠٥، ٦٥)
- رسم وإعداد السياسات والإستراتيجيات الصناعية والتكنولوجية الرامية إلى النهوض بالصناعات المستقبلية بصفتها عاملا حاسما في نجاحه وتنافسية الاقتصاد الوطني.
- إصدار النصوص التشريعية والقانونية الملائمة والمساعدة على توطين الأنشطة الصناعية الواعدة.
- وضع الإطار الجبائي والمالي للمؤسسات المبتكرة.(يسري ،٢٠٠٥، ٦٥)
- رفع مستوى الإنفاق على البحث والتطوير حيث تعد هذه الثنائية مفتاحا للنجاح إذ لا يمكن تحقيق أي تقدم يذكر بدونها فهي الوحيدة التي تمكن من صناعة منتج الغد وتصور منتج ما بعد غد خاصة فيما يخص الصناعات المستقبلية التي تتطلب مجهودات مالية كبيرة

المحور الثاني

تحليل واقع القطاع خاص الصناعي في العراق مع التركيز على إقليم كوردستان العراق

لقد أدرك الاقتصاديون بأهمية ودور القطاع الصناعي الخاص في البلدان النامية في عمليات النمو والتنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الاقتصادي ،ممادى لان يكون هو القطاع الرائد والأكثر فاعلية من بين قطاعات الدولة لما يتمتع به من ترابطات أمامية وخلفية مع كل قطاعات الاقتصاد القومي .اهتمت الدولة العراقية بالقطاع الصناعي الخاص ،وكانت داعما له بالمعونات والمساعدات والتمويل والقروض،كانت السياسة

العراقية قائمة على إستراتيجية مبنية على التوجه الى اقتصاد السوق والاعتماد على المشاريع الفردية وكان القطاع الخاص لهد ور مميز تحت رعاية القطاع العام ،وذلك لضعف إمكانيات الدولة العراقية بسبب الحروب التي خاضها القطر ،بعكس القطاع الخاص في تلك ألحقبة (قادر ،٢٠٠٩، ٦٨).مما أدى إلى تطور الصناعات العراقية وخاصة بعد برنامج الإنماء لمجلس الأعمار في القرن العشرين ،إذ ارتفعت الإنتاجية والتي كان لها دور مؤثر في التنمية الاقتصادية وتحقيق الارتباط بين القطاعات الاقتصادية ومنها البنية الارتكازية والتحتية والفوقية للاقتصاد الوطني ،وشملت بناء الطرق والجسور ومؤسسات تدريبية وكوادر فنية وثقافية مختلفة صغيرة ومتوسطة الحجم وكبيرة مما كان له اثر في تطور الاقتصاد العراقي(عثمان،٢٠١٠، ٢)وبعد اكتشاف النفط وازدياد واردات العراق والتي غلبت سيطرة القطاع العام وهيمنته على الحياة الاقتصادية ،وارتبطت إلى حد كبير بالريع النفطي الذي استحوذت عليه الحكومة وانعكس في حجم الإنفاق الكبير العام الذي أدى دور محرك للنشاط الاقتصادي (قادر ،٢٠١٠، ٦٨)، والذي طور دور الدولة في الحياة الاقتصادية إضافة إلى ريع النفط وأسباب سياسية واجتماعية أخرى أدى إلى تخوف القطاع الخاص من الاستثمار بسبب سياسات التأميم وضعف القطاع الخاص والحاجة إلى كل ضمان التوزيع العادل للدخل القومي وتوسيع الخدمات الاجتماعية ومكافحة البطالة وهذا أدى إلى توسيع القطاع العام في مختلف الأنشطة وخاصة النشاط الصناعي ،إذ بلغت نسبة مساهمته ٨٣%من مجموع قيمة الإنتاج الصناعي التحويلي ٨٢%من مجموع قوة العمل العاملة في الصناعة في عام ١٩٨٧، إلا انه ونتيجة لضعف كفاءة الادارة المركزية للاقتصاد وخلط السياسات الاقتصادية والفشل في إقامة إطار مؤسساتي ملائم لرفاه الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن الحروب التي خاضها العراق،وهذا افرز اقتصادا يعاني من ضعف كفاءة الأداء الاقتصادي في معظم قطاعاته السلعية والخدمية (قادر ،٢٠١٠، ٧٠) وأما اقتصاد إقليم كوردستان العراق الذي هو جزءا مكملا للاقتصاد العراقي قد نال قسطا من هذه السلبيات ،وبعد ٢٠٠٣ زاد الاهتمام بالقطاع الصناعي ،بغية تحقيق تنمية شاملة رغم عدم وصولها إلى المستوى المطلوب وذلك لأسباب متعددة ،لذلك لابد من وضع نظام تخطيطي شامل ومناسب للصناعات لتحديد ادوار هذا القطاع في تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع (عثمان ،٢٠١٠، ٣). ومن الأمور المهمة في الإقليم الاهتمام بتطوير وتنمية القطاع الصناعي الخاص ودعمه ليكون القائد في التنمية الاقتصادية ،ولكن هذا القطاع لازال يعاني من عدد من التحديات كعوائق تقف أمام هذا القطاع ومن أبرزها الائتمان الممنوح لذلك القطاع.

جدول (1)

أعداد المشاريع الصناعية للقطاع الصناعي الخاص في محافظات اقليم كوردستان2005 -2010

السنة / المحافظة	2005		2006		2007		2008		2009		2010		معدل النموال مركب
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
اربيل	761	53	879	53	1010	53	1099	53	1173	53	1239	53	10
دهوك	170	12	219	13	256	14	322	15	361	16	394	17	18
السليمانية	493	35	567	34	632	33	669	32	686	31	703	30	7
الاجمالي	1424	100	1665	100	1898	100	2090	100	2219	100	2236	100	12

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات :حكومة إقليم كوردستان العراق ،وزارة التجارة والصناعة ،تقارير رسمية للسنوات 2005 -2010، معدل النمو من حساب الباحث

يشير الجدول (١) إلى تركز العدد الأكبر من الصناعات التابعة للقطاع الخاص في محافظة اربيل بنسبة تقدر(٥٣) من إجمالي أعداد الصناعات في الإقليم ،اي مايقارب نصف صناعات القطاع الخاص ،ويلاحظ ثبات النسبة على الرغم من ازدياد أعدادها ،إذ بلغت أعداد الصناعات في سنة ٢٠١٠ (١٢٣٩) مشروع مقارنة (٧٦١)مشروع في ٢٠٠٥اذ قدرت الزيادة(٤٧٨)مشروع صناعي.ومن الطبيعي أن تكون اربيل الرائدة في الصناعات لكونها العاصمة فضلا عن امتلاكها بنية تحتية شبه متكاملة تساهم في دعم القطاع الصناعي ،فضلا عن وجود مستثمرين لديهم فوائض نقدية تستخدم في القطاع الصناعي.

في محافظة دهوك احتلت المرتبة الثالثة من حيث أعداد الصناعات التابعة للقطاع الصناعي الخاص ،إذ ازدادت من سنة ٢٠٠٥ -٢٠١٠ بمقدار(٢٢٤) مشروع، كما يلاحظ نسب صناعاتها من الإجمالي ،بلغت نسبتها في ٢٠٠٥ (١٢%) وفي ٢٠٠٧ (١٧%)اي زيادة (٥%) وترجع إلى الزيادة في نمو الصناعات الإنشائية والتوسع العمراني فضلا عن استيراد المواد الأولية المعدة للإنتاج الصناعي .وجاءت محافظة السليمانية بالمرتبة الثانية ونلاحظ إن ثلث أعداد المشاريع الصناعية التابعة للقطاع الصناعي متمركزة في السليمانية وان أعداد الصناعات قد ازدادت على مدى الفترة الزمنية للبحث ،إذ بلغت في عام ٢٠١٠ (٧٠٣)مشروع صناعي مقارنة ب(٤٩٣)مشروع في عام ٢٠٠٥ بزيادة مقدارها (٢١٠)مشروع ،على الرغم من انخفاض نسب تشكيلها من إجمالي الصناعات ،إذ شكلت نسبة مشاريع الصناعية في القطاع الخاص في ٢٠٠٥ مايقارب(٣٥)%من الإجمالي مقارنة مع (٣٠%) في ٢٠١٠ فقد قدرت نسبة الانخفاض مايقارب (٥%) .ويلاحظ من الجدول إن معدلات النمو المركب لمحافظة دهوك (١٨%) ،وهذا مؤشر جيد لنمو الصناعات التابعة للقطاع الخاص ،في حين حصلت اربيل على (١٠%) ونالت السليمانية اقل معدل نمو مركب قدر (٧%).

الجدول رقم (2)

أعداد فرص العمل الموفرة من قبل المشاريع الصناعية الخاصة في إقليم كوردستان من 2005-2010

السنة / المحافظة	2005		2006		2007		2008		2009		2010		معدل النمو المركب
	فرص العمل	%	فرص العمل	%	فرص العمل	%	فرص العمل	%	فرص العمل	%	فرص العمل	%	
اربيل	5390	59	6870	61	7684	59	9596	61	9596	59	9945	58	13
دهوك	1380	15	1738	15	2063	16	2528	16	2822	18	3027	18	17
السليمانية	2432	26	2735	24	3260	25	3537	23	3738	23	4007	24	11
الاجمالي	9202	100	11343	100	13007	100	15661	100	16505	100	17214	100	13

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات :حكومة إقليم كوردستان العراق ،وزارة التجارة والصناعة ،تقارير رسمية للسنوات 2005-2010، معدل النمو من حساب الباحثة.

يبين الجدول (٢) أعداد فرص العمل التي توفرها المشاريع الصناعية الخاصة في جميع محافظات الإقليم للسنوات ٢٠٠٥- ٢٠١٠ ،إذ يشير الجدول إلى أن المشاريع الصناعية الخاصة في محافظة اربيل توفر اكبر قدر من فرص العمل وعلى مستوى السنوات ،إذ بلغت نسبتها في دهوك ،ومن ملاحظة لمحافظة اربيل النصيب الأكبر من أعداد المشاريع ورؤوس الأموال المستثمرة ويلاحظ إن نسب دهوك ازدادت من (١٥ %) الى (١٨%) في ٢٠١٠ أي بزيادة مقدارها ٣%ويلاحظ إن نسب محافظة السليمانية انخفضت من (٢٦%) إلى (٢٤%) أي بمقدار (٢%) من أجمالي فرص العمل الموفرة للصناعات من قبل المشاريع الصناعية الخاصة في الإقليم .ووفرت المشاريع الصناعية الخاصة في محافظة اربيل (٩٩٤٥)فرصة عمل عام ٢٠١٠ وبلغت نسبة مايقارب (٥٨%) من إجمالي فرص العمل في عموم الإقليم ووفرت المشاريع في محافظة دهوك عام ٢٠١٠ (٣٠٢٧) فرصة عمل بنسبة (١٨ %)من الإجمالي ،و(٤٠٠٧) فرصة عمل في السليمانية عام ٢٠١٠ وبلغت النسبة (٢٤%)من إجمالي نسبة فرص العمل الموفرة من قبل المشاريع الصناعية الخاصة لتساعد على امتصاص البطالة في كل العراق وفي الإقليم بشكل خاص .والذي ينعكس على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في زيادة المستوى ألمعاشي ومتوسط دخل الفرد .فالقطاع الخاص يساهم بشكل فعال في تدوير عجلة الاقتصاد للإقليم ورفع معدل النمو الصناعي وزيادة مستويات التنمية الاقتصادية في الإقليم.

جدول(3)

إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة في المشاريع الصناعية الخاصة لإقليم كوردستان2005-2010

السنة المحافظة	2005		2006		2007		2008		2009		2010	معدل النمو المركب	مع دل النمو
	راس المال المستثمر	%	راس المال المستثمر	%	راس المال المستثمر	%	راس المال المستثمر	%	راس المال المستثمر	%	راس المال المستثمر	%	
اربيل	182361100	٩٩،٩	256550500	٩٩،٩	280648600	٩٩،٩	388695007	99,92	398746948	99,92	401362988	99	17
دهوك	51613	0.04	72234	0.04	91164	0.04	107879	0.03	112754	0.03	125609	0.03	19
سليمانية	113340	0.06	142757	0.06	171022	0.06	194833	0.05	198141	0.05	202788 3	0.05	12
اجمالي	182526053	100	256765491	100	280910786	100	388997719	100	399057843	100	401691380	100	17

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات :حكومة إقليم كوردستان العراق ،وزارة التجارة والصناعة ،تقارير رسمية للسنوات2005-2010، معدل النمو من حساب الباحث

من الجدول أعلاه (٣) نلاحظ وجود تفاوت في رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الخاص الصناعي وعلى مدى ٢٠٠٥-٢٠١٠ ،يبين الجدول اعلاه احتلت محافظة اربيل المرتبة الأعلى من حيث احتضانها اكبر قدر من رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي الخاص بلغت مايقارب ٩٩ % من إجمالي الأموال المستثمرة في تلك المشاريع ، وهذا يدل على الحجم الكبير والمشاركة الفعالة للمشاريع الخاصة في تنمية الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمحافظة اربيل فضلا عن تلبيتها الحاجات الاستهلاكية وهذه الاستثمارات اعتيادية لكون اربيل العاصمة وتمتلك بنية تحتية وهياكل ارتكازية قادرة على جذب وتحفيز الاستثمارات فضلا عن انتقال عدد كبير من المستثمرين برؤوس أموالهم محافظات المركز بسبب تردي الوضع الأمني والسياسي

والاقتصادي لتجد من اربيل ملجأ لإقامة المشاريع وتحقيق عوائد نتيجة الاستثمارات في المجالات الصناعية ،في حين جاءت محافظة السليمانية في المرتبة الثانية وبنسبة ٠،٠٦%وهي نسب متدنية مقارنتا باربيل وجاءت محافظة دهوك في المرتبة الثالثة بنسبة مايقارب ٠،٠٤ % ،وبلغت معدلات النمو المركب ان محافظة دهوك لها اقل النسب وقدرت ١٩%ومحافظة اربيل ١٧ %ونالت السليمانية ١٢ %من معدل النمو المركب.

من الجدول ٤ يتضح ان للقطاع الخاص الصناعي

الجدول (4)
مقارنة رؤس الاموال الصناعية، فرص العمل
وعدد المنشات في القطاع خاص الصناعي لاقليم كوردستان (2005-2010)

مؤشرات / محافظة	2005			2010		
	فرص عمل	عددمنشات	راسمال مستثمرصناعي	فرص عمل	عدد منشات	راسمال مستثمر صناعي
اربيل	5390	761	11,800	9945	1239	40,100
دهوك	1380	170	5,100	3027	394	12,500
سليمانية	2432	493	11,300	4007	703	20,700

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات من النشريات السابقة

دور مهم في توفير فرص عمل اذبلغت فرص العمل في اربيل لعام ٢٠٠٥ (٥٣٩٠) وارتفعت في ٢٠١٠ الى (٩٩٤٥)،وفي دهوك فكانت (١٣٨٠) وارتفعت الى (٣٠٢٧)،كما وكانت في السليمانية (٢٤٣٢) اصبحت في ٢٠١٠ (٤٠٠٧) فرصة عمل وهذا يدل على انخفاض جزئي في نسب البطالة بين عامي ٢٠٠٥-٢٠١٠ .

واما اعداد المنشات الصناعية الخاصة فقد بلغت في في اربيل لعام٢٠٠٥ (٧٦١) منشاة ارتفعت في ٢٠١٠ الى(١٢٣٩)،وفي دهوك (١٧٠)منشاة عام ٢٠٠٥ ارتفعت الى (٣٩٤)عام ٢٠١٠ ،وفي السليمانية فقد بلغت(٤٩٣)منشاة وارتفعت في عام ٢٠١٠ الى (٧٠٣)منشاة خاصة صناعية.

وبالنسبة لرؤس الاموال المستثمرة في القطاع الخاص الصناعي في اربيل كان لعام ٢٠٠٥ (١١،٢٠٠)مليون دولار بلغ في ٢٠١٠ الى(٤٠،١٠٠)مليون دولار،وفي مدينة دهوك كان في عام ٢٠٠٥ (٥،١٠٠) مليون دولاروارتفع الى (١٢،٥٠٠)مليون دولار،وفي السليمانية كان (١١،٣٠٠)وارتفع الى (٢٠،٧٠٠) مليون دولارلعام ٢٠١٠ ، على الرغم من كون النمو الصناعي في الاقليم لازال خجولا وان الصناعات بسيطة متمثلة في صناعة البناء والحديد والطابوق وبعض الصناعات التحويلية والغذائية ، الان القطاع خاص الصناعي له دور فعال ومساهمة في زيادة رؤوس الاموال المستثمرة ،وبخفض معدلات البطالة.

الاستنتاجات:

١ - زيادة رؤوس الأموال المستثمرة في الإقليم أدت إلى زيادة فرص العمل ومن ثم زيادة النمو الصناعي بشكل نسبي .

٢- زيادة المشاريع الصناعية الخاصة أدت إلى المساهمة في تخفيض معدلات البطالة في الإقليم

٣- لتحسن المشاريع الاستثمارية الصناعية في القطاع الخاص ادى الى تحسين البنية التحتية والهياكل الارتكازية والخدمية في الإقليم قاد إلى زيادة فرص العمل وتخفيض بعض من البطالة بين الشباب .

٤- المشاريع الصناعية في الاقليم لازالت بسيطة متمثلة ببعض الصناعات التحويلية والخدمية والصناعات الصغيرة،ولكنها تعمل على تخفيض جزئي للبطالة.

التوصيات :

١ - الاهتمام بالقطاع الصناعي لكونه ركيزة أساسية في تطور النمو الاقتصادي .

٢- زيادة جذب الاستثمارات الأجنبية ودمجها مع المحلية للاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا وزيادة فرص العمل لتقليل معدلات البطالة.

٣- الاهتمام بسوق العمل ورفع مستويات الأجور من الأمور التي تقود إلى تقليل البطالة في البلد.

٤-يحتم اتجاه ومسار العمل المستقبلي تغيير توجه القطاع الخاص بإعادة تحديد منطلقات القطاع

الخاص وأهدافه وأدواته لتحقيق قفزات نوعية ومعدلات نمو مرتفعة

٥-تعزيز دور واليات السوق وتوسيعها ، ويتطلب ذلك الى- :

الاسراع بتنفيذ ستراتيجية الخصخصة،بخلق الشراكة بين القطاعين العام والخاص،وخلق الانظمة المصرفية الاستثمارية المتخصصة،و السماح لدخول المستثمرين الخارجين بالاستثمار في الشركات المساهمة.

المصادر:
١-منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية ٢٠١٠
٢-حكومة إقليم كوردستان العراق ،وزارة التجارة والصناعة ،تقارير رسمية للسنوات (٢٠٠٥-٢٠١٠)
٣-رشيد ،محمد رشيد ،ستراتيجية مصر للتنمية الصناعية، وزارة التجارة والصناعة ،مصر،٢٠٠٩
٣-بن نكاع ،عبد الحكيم ،الصناعات المستقبلية،وزارة الصناعة ،لجنة البحوث العربية ،الجزائر،(٢٠٠٣)
٤-عثمان ،ارشد طه ،تقيم كفاءة أداء الصناعات التحويلية في إقليم كوردستان،رسالة ماجستير ،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل ،العراق ،٢٠١٠

٥-كجةجي،صباح، التخطيط الصناعي أساليبه وتطبيقاته في العراق ،المركز الاستشاري الصناعي ،بغداد ،العراق،٢٠٠٠
٦- كنعان ،حسن،عبد الغفور،التقدم التكنولوجي في ظل العولمة وأثارها على النمو الاقتصادي ،مجلة تنمية الرافدين،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة الموصل،٢٠٠٥.
٧- قادر، احمد إسماعيل ،تحليل تجارب دولية مختارة في الخصخصة مع التركيز على القطاع الصناعي الخاص في إقليم كردستان العراق،رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة السليمانية ،العراق ،٢٠٠٩
٨- يسري،عبدا لرحمن،احمد ،الصناعات الصغيرة في البلدات النامية ،سلسلة بحوث العلماء رقم ١،المعهد ا لإسلامي للتدريب والبحوث،٢٠٠٥.
World Development Report, ١٩٩٨, International Finance Statistics July , ٢٠٠٢.

industry ٢٠٠٠ – New Prospective, UNIDO, ١٩٧٩, PP. ٧٣ – ٧٤.